

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251 11 5 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية الثانية عشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 1-3 فبراير 2009

—

ASSEMBLY/AU/7 (XII)

تقرير مرحلي
للجنة الممثلين العشرة الدائمين
عن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة

—

أولاً: مقدمة:

1- تحت تنسيق سيراليون، اجتمع رؤساء دول وحكومات لجنة العشرة المعنية بإصلاح الأمم المتحدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في 2 فبراير 2009 على هامش الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي. ويقدم هذا التقرير إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للبحث ولتحديد طريق المضي قدماً في المفاوضات الحكومية المشتركة القادمة المقرر البدء فيها في 19 فبراير 2009.

ثانياً: الحضور:

2- حضرت الاجتماع الجزائر الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وناميبيا وزامبيا والكونغو وسيراليون والسنغال وأوغندا وكينيا. تغيبت غينيا الاستوائية.

ثالثاً: اعتماد جدول الأعمال:

- (1) اعتماد جدول الأعمال.
- (2) تقديم التقرير من قبل المنسق فخامة الدكتور إرنست باي كوروما.
- (3) ردود الفعل والتعليقات على التقرير.
- (4) ما يستجد من أعمال.
- (5) الخلاصة.

رابعاً: الخلفية:

3- خلال الدورة العادية الخامسة المنعقدة في سرت، الجماهيرية الليبية، في يوليو 2005، اعتمدت قمة الاتحاد الأفريقي الموقف الأفريقي الموحد من الإصلاح الذي تتوي الأمم المتحدة إجراؤه والذي يعرف باسم "توافق إيزولويني"، لمشاركة القارة في إصلاح منظمة الأمم المتحدة مثلما ورد في تقرير

أ) في 1945، عندما تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة، لم تكن معظم البلدان الأفريقية ممثلة وفي سنة 1963، عندما تم القيام بأول إصلاح، كانت أفريقيا ممثلة لكنها لم تكن في موقف القوة؛
ب) إن أفريقيا اليوم قادرة على التأثير على الإصلاحات التي تنوي الأمم المتحدة إجرائها وذلك من خلال الحفاظ على وحدة آرائها.

4-وعليه، فإن إعلان هراري لسنة 1997 زود القارة بأرضية قوية لمعالجة هذا الوضع التاريخي المجحف من خلال اتخاذ موقف أفريقي يطالب بأن يتم تمثيل القارة بشكل كامل في جميع أجهزة صنع القرار للأمم المتحدة وخاصة في مجلس الأمن الذي هو الجهاز الرئيسي لصنع القرار فيما يتعلق بمسائل السلم والأمن. وعليه، فإن أفريقيا تطالب بالتوفر على خمسة (5) مقاعد غير دائمة ومقعدين (2) دائمين على الأقل مع التمتع بجميع مزايا وصلاحيات الأعضاء الدائمين بما في ذلك حق الفيتو. ينص الإعلان بالإضافة إلى ذلك، على أن اختيار ممثلي أفريقيا في مجلس الأمن يقرره الاتحاد الأفريقي. مع أن أفريقيا تعارض حق الفيتو، فإنها ترى أنه ما دام هذا المبدأ قائماً يجب أن يمنح لجميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وذلك احتراماً لمبدأ العدالة للجميع.

5-في هذا الصدد، طالما أكد رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي التزامهم إزاء توافق إيزولويني وإعلاني هراري وسرت في يونيو 2007

6- منذ إنشائها، وطبقا لصلاحياتها، قامت لجنة العشرة بانتظام بتقديم تقرير عن الأنشطة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن إلى كل دورة من دورات المؤتمر. وتم تقديم آخر هذه التقارير إلى الدورة العادية الحادية عشرة المنعقدة في شرم الشيخ، مصر، في يونيو-يوليو 2008. رد رؤساء الدول والحكومات على ذلك باعتماد المقرر (XI) ASSEMBLY/AU/DEC.204 التالي:

- (أ) **يحيط علما** بتقرير لجنة رؤساء الدول العشرة عن إصلاح مجلس الأمن؛
- (ب) **يؤكد مجددا** أن توافق إيزولويني وإعلان سرت حول إصلاح مجلس لأمن للأمم المتحدة هما الأساس لأي مفاوضات حكومية مشتركة؛
- (ج) **يطلب** من لجنة العشرة معالجة المسائل الأخرى المرتبطة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة وتقديم تقرير مرحلي إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر؛
- (د) **يجدد** توجيهاته إلى الممثلين الأفريقيين الدائمين لدى الأمم المتحدة مثلما ورد في مقرر المؤتمر ASSEMBLY/UA/DEC.184 (X) ليناير 2008، فيما يتعلق بمشاركتهم في جميع المفاوضات الحكومية المشتركة في نيويورك؛
- (هـ) **يتبنى** مقرر لجنة العشرة بخصوص عقد اجتماعات منتظمة **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تسهيل عقد هذه الاجتماعات.

خامسا: تنفيذ الصلاحيات:

7- تنفيذًا للصلاحيات المذكورة سابقًا، شاركت لجنة الممثلين العشرة الدائمين لنيويورك، نيابة عن رؤساء دولهم وحكوماتهم على مختلف المستويات، في مشاورات موسعة حول الإصلاح عقب قمة يوليو 2008. تم إجراء هذه المفاوضات من خلال آليات مثل المجموعة الأفريقية أو هيئات خاصة مثل مجموعة التفكير التي أنشأها رئيس الجمعية العامة ومجموعة العمل غير محدودة الأعضاء المكلفة بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه ومسائل أخرى ذات صلة بمجلس الأمن؛ والمبادرة الأخيرة لمجموعة الأربعة المعروفة باسم "مجموعة الأصدقاء" من أجل تحديد إطار وطرق إجراء المفاوضات الحكومية المشتركة المقررة.

8- خلال الفترة قيد البحث، واصلت اللجنة، في إطار تعاونها التقليدي مع المجموعة الأفريقية، شرح الموقف الأفريقي الموحد وتعبئة الدعم له بغية التوصل أيضا إلى ما يلي:

- (أ) تحديد مجالات الاتفاق والاختلاف بين الموقف الأفريقي الموحد وموقف الدول الأعضاء والمجموعات الأخرى المشاركة في العملية؛
- (ب) جمع وجهات نظر الأطراف الأخرى المعنية بعملية الإصلاح فيما يتعلق ب الطريق الواجب إتباعه؛

سادسا: عرض شامل حول المبادلات والمبادرات الأخرى:

9- شككت مواصلة عملية الإصلاح في إطار مجموعة العمل غير محدودة الأعضاء كمنتدى للمفاوضات، موضوع مناقشات واسعة النطاق خلال الفترة قيد البحث، حيث يرى البعض أن مجموعة العمل هذه تمنح الدول، بشكل فردي أو جماعي، إطارا محايدا للتفاوض والمناقشة حيث من الممكن التعبير عن موافقها من عملية الإصلاح؛ ويرى البعض الآخر أن ما يفرضه التوافق حول اعتماد القرارات داخل هذه المجموعة تجعله بالعكس غير مناسب كمنتدى للمفاوضات لأنه لا يمكن توقع التوصل إلى توافق حول مسألة تثير

10- قدمت مجموعة التفكير التي أنشأها رئيس الجمعية العامة والمكلفة بتحديد إطار وترتيبات المفاوضات الحكومية المشتركة القادمة، تقريرها المرحلي إلى الأعضاء في نهاية الدورة الثانية والستين. عقب المناقشات التي تلت عرض هذا التقرير، تم في 15 سبتمبر 2008 اعتماد القرار A/62/557 حول مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه ومسائل أخرى ذات صلة بمجلس الأمن.

11- يطلب المقرر من المؤتمر تعزيز الخبرات المكتسبة خلال الدورتين السابقتين ويدعو الدول الأعضاء أن تقوم، في إطار فريق العمل المفتوح العضوية، بمواصلة فحص المسائل المتعلقة بالإطار والإجراءات، من أجل تحضير وتسهيل المفاوضات الحكومية المشتركة بشأن إصلاح مجلس الأمن. ويطلب المقرر أيضاً إلى رئيس فريق العمل المفتوح العضوية عرض نتائج هذه المشاورات خلال اجتماع عام غير رسمي للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة في موعد أقصاه الأول من فبراير 2009. ومن ناحية أخرى، ينص المقرر أيضاً على أن هذه النتائج وكذلك مواقف ومقترحات الدول الأعضاء تشكيل أساساً لبدء المفاوضات الحكومية المشتركة خلال اجتماع عام غير رسمي للدور الثالثة والستين للجمعية العامة في تاريخ أقصاه 28 فبراير 2009، من أجل إيجاد حل كفيل بكسب أكبر قدر ممكن من القبول السياسي من الدول الأعضاء.

12- استعرض خمس مسائل أساسية ضمن فئة المسائل القابلة للتفاوض من المقرر وهي فئات الأعضاء، ومسألة النقض والتمثيل الإقليمي، وحجم مجلس أمن موسع، وأساليب عمل المجلس وعلاقته بالجمعية العامة.

13- لقد أضاف العمل الدائم لرئيس الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة دفعة جديدة إلى عملية الإصلاح. وهكذا قام بتعيين الممثل الدائم لأفغانستان، سعادة السفير د/زاهرتانين، بصفته ميسراً للعملية القادمة.

14- وخلال الاجتماع الأول لفريق العمل المفتوح العضوية في 11 نوفمبر 2008، قدم المكسيك وجمهورية كوريا جدولاً زمنياً يبين الخطوات اللازم إتباعها، والمناقشات حول الأهداف، والمبادئ ومعايير المفاوضات. ويغطي هذا الجدول خمسة اجتماعات لفريق العمل تكرر لإطار المفاوضات وإجراءاتها. وسيعقد اجتماعات في نوفمبر، واثان في ديسمبر ويناير، واجتماع في أواخر شهر يناير لدراسة التقرير النهائي لفريق العمل.

15- وافق رئيس الجمعية العامة على هذا الجدول طي رسالة للدول الأعضاء مؤرخة في 28 نوفمبر 2008، حدد فيها المواعيد الزمنية وكلف فيها فريق العمل المفتوح العضوية بتنفيذ المقرر 62/557 مع مواصلة المشاورات حتى أوائل يناير من أجل دراسة إطار وإجراءات المفاوضات الحكومية المشتركة القادمة. ولكن أوجه التقدم التي سجلتها عملية الإصلاح تخص الجوانب المتعلقة بالإجراءات العملية وليس جوهر المسألة. ولعل أوجه التقدم الخاصة بالجوهر لن تحقق إلا عند دخول العملية في مرحلة المفاوضات الحكومية المشتركة والمتوقعة.

16- وخلال المناقشة غير الرسمية التي جرت في 5 ديسمبر 2008، قدمت الأرجنتين وإسبانيا مقترحات حول الإجراءات والمبادئ والأهداف، وكذلك شروط المفاوضات. وأشارت إلى ضرورة التوصل إلى اتفاق بين كافة الدول الأعضاء بشأن الإطار قبل الخوض في المفاوضات إلى أبعد من ذلك. أما مجموعة الأربعة، فتري أن النظام الداخلي للجمعية العامة يمكن أن يكون بمثابة إطار.

17- خلال اجتماع فريق العمل المفتوح العضوية المنعقد في 19 يناير 2009، قدم كل من كندا ومالطة "مشروع مقرر للجمعية العامة" ينص ضمن أمور أخرى على أن المفاوضات ستكون مبنية على برنامج متفق عليه وأنه سيتم

مجالات الاتفاق العام:

18- وسعت عملية التشاور منظور اللجنة بشأن مجالات الاتفاق والاختلاف حول إصلاح مجلس الأمن، وخصوصاً فيما يتعلق بالموقف الأفريقي. وأكدت وجود توافق عام حول ضرورة إصلاح المجلس لجعله أكثر تمثيلاً وديمقراطية وتمكينه من تجلية واقع النظام العالمي الحالي على نحو أفضل. ويتمثل أحد من العوامل ذات الصلة بهذا الشأن والتي تكتسب أهمية عاجلة لأفريقيا في وجود اتفاق عام حول شرعية مطالبة أفريقيا بتمثيل دائم في مجلس الأمن.

19- وهناك مجال آخر من مجالات الاتفاق العام هو ضرورة تحسين أساليب العمل، وهو عنصر يمثل جزءاً لا يتجزأ من إصلاح المجلس بغية جعله أكثر شفافية وفي متناول غير الأعضاء، وخاصة الدول الصغيرة. إن القوة المحركة التي تعمل لصالح هذا الجانب من الإصلاح هي مجموعة الدول الخمس (5) الصغرى (أنظر الجدول أدناه) بيد أن اللجنة لاحظت أن بعض الأعضاء الدائمين الخمسة يعتبرون الأمر يتعلق بمسألة داخلية تخص المجلس، طبقاً للمادة 30 من ميثاق الأمم المتحدة حول اعتماده نظامه الداخلي.

مجالات الاختلاف:

نطاق التوسيع:

20- إذا كان من المعترف به عموماً أنه يتعين توسيع مجلس الأمن، فعلى نقيض ذلك، ليس هناك اتفاق حول مدى التوسيع. فالاقترح الأفريقي يطلب

حق النقض:

21- يعتبر حق النقض أكثر مسائل الإصلاح وإثارة للتنازع ويتمثل موقف أفريقيا في ضرورة إلغاء حق النقض؛ ولكنه طالما يظل موجوداً يجب أن يتمتع جميع الأعضاء الدائمين بهذا الحق، وذلك من منطلق المبادئ والعدل. وبينما تعتبر مجموعة الأعضاء الخمسة معروفة عموماً بأنها تعارض منح حق النقض للأعضاء الجدد، فإن هؤلاء الأعضاء فيما يبدو يظهرون قدرًا من المرونة فيما يخص أفريقيا. ويرى كل من مجموعة الأعضاء الخمسة والاتحاد من أجل التوافق أن منح حق النقض للأعضاء الجدد سيؤدي إلى تأكيد الطابع غير الديمقراطي لمجلس الأمن. وأشارت مجموعة الأربعة إلى أن المهمة الأكثر استعجالاً هي الدخول في المجلس كأعضاء دائمين. وتعتبر أن منح حق النقض للأعضاء الجدد لخطوة تالية للعملية التي يجب الحسم فيها في إطار مراجعة الولاية.

التمثيل الإقليمي:

22- يؤيد كل من مجموعة الأربعة ومجموعة الخمسة والاتحاد من أجل التوافق صلاحية أفريقيا في اختيار ممثليها، وتود استكشاف إمكانية توسيع هذا النموذج الأفريقي إلى المناطق الأخرى. ولم تعرب مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين عن أي موقف موحد حول هذه المسألة.

فئات الأعضاء:

23- إلى جانب الفئتين الحاليتين وهما الأعضاء الدائمون والأعضاء غير الدائمين، يتضمن تقرير الطرفين الميسرين بتاريخ 26 يونيو 2007، نهجاً يقترح فئة وسطاً وينص هذا الاقتراح، الذي يحظى بتأييد رئيس الجمعية العامة لتلك الفترة، على ما يلي: "إن النهج الوسط يترتب عليه إنشاء فئة من الأعضاء غير واردة حالياً في الميثاق. وفي إطار النهج الوسط أو الانتقالي، تستطيع الدول الأعضاء أن تتطلع، بين أمور أخرى، إلى إنشاء مقاعد ذات ولاية مطولة يمكن انتخاب شاغليها للفترة الممتدة طوال المرحلة الانتقالية، حتى المراجعة؛ مقاعد ذات ولاية مطولة يتم انتخاب شاغليها لفترة ولاية أطول من الولاية الحالية للأعضاء غير الدائمين، مع إمكانية إعادة الانتخاب.

- ويمكن دمج أي من هذه الخيارات مع توسيع فئة المقاعد غير الدائمة، وفقاً للمادة 232 من الميثاق.
- إن الخيارات المتعلقة بنطاق التوسيع من أضيقة إلى أوسع، يمكن أن يتخذ قرار بشأنها مرة واحدة أو على مراحل بحيث يرفع عدد الأعضاء في مرحلة أولى قبل أن يتبع ذلك زيادة أخرى في العدد في إطار المراجعة.
- ينبغي دراسة مدة الولايات الطويلة، إذا اقتضى الأمر في نفس الوقت مع ترتيبات إعادة الانتخاب والتوزيع الجغرافي للمقاعد الجديدة، وهو ما يشكل عنصراً أساسياً للتفاوض يرتبط أيضاً بالمراجعة.

24- تلاحظ المجموعة الأفريقية أن الفئة الوسيطة تتعارض مع أحكام توافق إيزولويني. وأعرب بعض أعضاء مجموعة الخمسة الصغرى عن انشغالهم بالتفاصيل. ولكن المجموعتين الرابعة والخامسة لم تتخذا موقفا موحدا. وتساند مجموعة الوحدة من أجل التوافق النهج الوسط، ولكنها تعارض إنشاء مقاعد ذات ولايات طويلة يمكن منحها لكامل المدة التي تستغرقها الترتيبات الانتقالية. وينظر إلى النهج الوسط كذلك كمحاولة عند مباشرة من قبل الدول الكبرى للإبقاء على الوضع الراهن.

سابعاً- ملاحظات:

25- لاحظت اللجنة ما يلي:

- (أ) يظل الموقف الإفريقي الموحد قويا ومشروعاً وقابلاً للاستمرار، وينبغي التمسك به في المفاوضات الحكومية المشتركة المزمع إجراؤها.
- (ب) نظراً لاختلاف المواقف لا سيما لدى البلدان الأعضاء الدائمة الخمسة حول مسألة الفيتو (حق النقض) ومنحه لأعضاء جدد، فإن التقدم في هذا المجال خلال مستقبل ترتيب يعتبر مواجهة لتحدي كبير.
- (ج) توجد خلافات صغيرة بين معظم المقترحات المتعلقة بحجم مجلس الأمن الموسع، ومن الممكن التوصل إلى حل وسط في هذا الشأن قريباً. غير أن الدول الأعضاء الدائمة الخمس لا تزال

(د) إن بعض الدول الأعضاء، رغبة منها في الانتقال إلى المفاوضات الحكومية المشتركة، دخلت حالياً في عملية تسمى "مجموعة الأصدقاء"، وترمي إلى تحديد نقاط تقارب واختلاف وجهات النظر بغية التعجيل بإيجاد قاعدة للوفاق تسمح بتقدم العملية والانتقال إلى المرحلة اللاحقة.

(هـ) يقوم حالياً رئيس الدورة الـ63 للجمعية العامة بتعزيز ديناميكية دعم المكاسب المحققة في إطار هذه العملية لضمان مواصلة التقدم نحو مراحل جديدة.

(و) هناك إحساس متزايد مفاده أن "إفريقيا تملك على ما يبدو مفتاح تطور النقاش حول توسيع المجلس"، حيث إن القارة الأفريقية هي المجموعة الإقليمية الوحيدة التي توصلت إلى توافق في الرأي حول المسألة.

ثامنا- الخاتمة:

26- كما تبين فيما سبق، فإن عملية التشاور لا تزال متواصلة ولم تبلغ حتى الآن مرحلة المفاوضات. لكن الروح السائدة حالياً في إطار تبادل الآراء حول الإصلاح تدفع إلى الاعتقاد بأن المفاوضات الحكومية المشتركة

27- ومن ثم نوصي اللجنة بأن تقترح إقامة آلية تساعد على إجراء مشاورات منظمة مع مؤتمر رؤساء الدول لتسهيل المشاركة الفعالة للممثلين الدائمين في المفاوضات الحكومية المشتركة المزمع إجراؤها. وطبقاً للمقررين 184(X) و 204 (XI)، وبعد انطلاق المفاوضات الحكومية المشتركة، يكون من الضروري إعادة النظر في دور لجنة العشرة بخصوص مهمة التفاوض للممثلين الدائمين. وبناء على ما سبق، ينبغي أن يفكر المؤتمر في إعادة دراسة مهمة لجنة العشرة على ضوء الآلية المقترحة قصد الاستفادة من التجربة الطويلة لهذه اللجنة حول المسألة.

28- وعليه، نوصى بأنه نظراً لاقتربنا من مرحلة المفاوضات الحكومية المشتركة، أن تقترح اللجنة مراجعة صلاحياتها للشروع في المفاوضات الحكومية المشتركة نيابة عن أفريقيا.

ملاحظة: يستعرض الجدول الملحق بإيجاز مواقف مختلف المجموعات في إطار عملية إصلاح مجلس الأمن.

مختلف المواقف حول إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة

المجموعات	التوسيع	الفيتو	التمثيل الإقليمي	فئات الأعضاء	نمط العمل
مجموعة الأربعة: البرازيل، الهند، ألمانيا، اليابان	تساند إضافة 10 أعضاء جدد (6 دائمون و4 غير دائمين ليصل المجموع إلى 25.	تعارض منح حق الفيتو للأعضاء الدائمين الجدد إلى أن يتم البت في المسألة في إطار مراجعة المهام	تساند التوزيع الجغرافي الآتي: <u>فئة المقاعد الدائمة:</u> إفريقيا: 2 آسيا: 2 GRULAC: 1 WEOG : 1 <u>فئة المقاعد غير الدائمة:</u> إفريقيا: 1 آسيا: 1 GRULAC: 1 WEOG : 1	لا موقف موحد حول النهج الوسط	تساند تطبيق هذا الإجراء بموجب المادتين 31 و32 من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقين بمشاركة الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، في أعمال المجلس، بالتشاور مع الدول الأعضاء على أساس منتظم.
الوحدة من أجل التوافق: باكستان، إيطاليا،	تساعد التوسيع لـ 25 منها:	تعارض منح حق الفيتو للأعضاء الجدد	تساند هذا الإجراء وتود أن يشمل النموذج الإفريقي	يساند النهج الوسط ولكنها تعارض	تساند تحسين أساليب العمل بما يجعل المجلس

	إنشاء مقاعد ذات ولايات طويلة يتم انتخاب أصحابها لولاية تصل حتى نهاية الترتيبات الوسيطة			الأعضاء الدائمون الخمسة الحاليون (5) + الأعضاء الدائمون الجدد العشرة (10) + الأعضاء غير الدائمين العشرة (10) الحاليين	
من ترى أنه من الضروري إشراك كل المناطق في أعمال المجلس وكسب مساندتها	يعارض النهج الوسط لأنه لا يتناسب مع الموقف الإفريقي ويمكن أن يؤدي إلى استمرار ظلم تاريخي	تساند التمثيل الإقليمي المنصف وتمكين إفريقيا من اختيار ممثليها	تعارض مبدئياً حق الفيتو ولكنها ترى أنه طالما يتواصل استعماله، ينبغي منحه لجميع الأعضاء الدائمين	تساند التوسيع إلى 26 مع 11 مقعداً جديداً منها: مقاعد دائمة: إفريقيا: 2 آسيا: 2 أوروبا الشرقية: 1 GRULAC: 1 WFOG: 1 مقاعد غير دائمة:	المجموعة الإفريقية (مجموعة الدول الإفريقية الـ53)

				إفريقيا: 2 آسيا: 1 GRULAC : 1 WEOG : 1	
تعرّب عن اقتناعها القوى بأن تحسين أساليب عمل المجلس ممكن في مجالات مثل علاقاته مع الجمعية العامة وأجهزة رئيسية أخرى، وتطبيق المقررات، ومشاركة الدول غير الأعضاء في عمل الأجهزة الفرعية للمجلس، واستعمال الفيديو الخ ...	ليس لها موقف موحد حول الفئة الوسيطّة. ,أعرب بعض أعضاء هذه المجموعة عن قلقهم بخصوص عواقب هذه الصيغة.	تساند التمثيل الإقليمي وترى أنه ينبغي تطبيقه على إفريقيا وأوروبا على السواء، وأنه يجب توضيح الترتيبات المتعلقة بذلك.	ترى أن الفيديو غير ديمقراطي ولا ينبغي منحه لأي عضو من الأعضاء الجدد	ليس لها موقف موحد	الدول الخمس الصغرى (كوستاريكا، ليشتنشتان الأردن، سنغافورة، وسويسرا).
ترى بأن الأمر يتعلق	ليس لها موقف	ليس لها موقف موحد حيث	يعارضون بصفة عامة	متفتحون لتوسيع معتدل	الأعضاء الخمسة

بمسألة داخلية تخص المجلس	موحد	أن فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة تساند تمثيلا دائما لإفريقيا	منح حق الفيتو للأعضاء الدائمين الجدد ولكنه يبدو أن بعضهم يتوخى المرونة تجاه إفريقيا	الدائمون: الصين، فرنسا، المملكة المتحدة، روسيا، الولايات المتحدة.
-----------------------------	------	---	--	--

557/62. مسألة التمثيل المنصف في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل**ذات الصلة:**

خلال الجلسة العامة الـ122 التي عقدتها الجمعية العامة يوم 15 سبتمبر 2008، بعد التذكير بقراراتها ومقرراتها المتعلقة بمسألة التمثيل المنصف في مجلس الأمن ورفع عدد أعضائه، ومسائل أخرى متعلقة بالمجلس، وبناء على الفصل 18 من ميثاق الأمم المتحدة وأهمية التوصل إلى اتفاق عام كما هو مذكور في قراراتها 48/26 بتاريخ 3 ديسمبر 1993 و53/30 بتاريخ 23 نوفمبر 1998. وفي مقررها 61/561 بتاريخ 17 سبتمبر 2007 حول مسألة التمثيل المنصف في مجلس الأمن ورفع عدد أعضائه، ومسائل أخرى متعلقة بالمجلس، وعملية التصديق على كل تعديل للميثاق كما تنص على ذلك المادة 108، مع مراعاة المبادئ السبعة التي قدمها رئيس الجمعية العامة للاسترشاد بها في سبيل التقدم نحو إصلاح مجلس الأمن¹،

أ) تحيط علماً بتقرير مجموعة العمل المفتوحة العضوية والمكلفة ببحث مسألة التمثيل المنصف في مجلس الأمن ورفع عدد أعضائه، ومسائل أخرى متعلقة بالمجلس، حول الأعمال التي قام بها خلال الدورة الـ72 للجمعية العامة².

رابعاً-المقررات:

115

ب) أحاطت علماً بارتياح بمبادرة وجهود الرئيس من أجل إصلاح شامل لمجلس الأمن وبالعمل الذي أنجزه نواب الرئيس.

ج) قررت، بناء على التقدم المحرز حتى الآن، وخاصة خلال دورتها الـ61 والـ72، وعلى مواقف ومقترحات الدول الأعضاء الاستمرار على الفور ضمن مجموعة العمل ذات العضوية غير المحدودة - في دراسة الإطار والترتيبات الرامية إلى تسهيل وتحضير المفاوضات الحكومية المشتركة حول مسألة التمثيل المنصف في مجلس الأمن، ورفع عدد أعضائه، والمسائل الأخرى ذات الصلة

¹ نفس الوثيقة، الجلسة الـ51 (A/62/PV.51) والتصحيحات.

² الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الـ72، الملحق رقم 47 (A/62/47).

(د) قررت أيضا، بناء على النتائج المحققة ضمن مجموعة العمل المفتوحة العضوية وبالتالي النتائج المحققة حتى الآن خاصة أثناء دورتيها الـ61 والـ72، وكذلك مواقف ومقترحات الدول الأعضاء، إجراء مفاوضات حكومية مشتركة خلال جلسات عامة غير رسمية للجمعية العامة أثناء دورتها الـ63 يوم 28 فبراير 2009 على ابعء تقدير على أساس مقترحات الدول الأعضاء، وحسن النية وفي ظل الاحترام المتبادل والانفتاح والشمولية والشفافية، حول مسألة التمثيل المنصف في مجلس الأمن ودفع عدد أعضائه، ومسائل أخرى متعلقة بالمجلس، من أجل بحث حل يحظى بأوسع تأييد سياسي من قبل الدول الأعضاء.

(هـ) قررت علاوة على ذلك، أن تشكل العناصر الآتية قاعدة للمفاوضات الحكومية المشتركة:

- 1) مواقف ومقترحات الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية وتكتلات أخرى من الدول الأعضاء.
- 2) المسائل الخمس الكبرى: فئات الأعضاء، مسألة الفيتو، التمثيل الإقليمي، حجم مجلس الأمن الموسع، أساليب العمل في المجلس، العلاقات بين المجلس والجمعية العامة.
- 3) الوثائق الآتية: تقرير مجموعة العمل المفتوحة العضوية حول الأعمال المنجزة خلال دورة الجمعية الـ24، القرار 61/561 للجمعية وتقرير مجموعة المفتوحة العضوية حول الأعمال المنجزة خلال الدورة الـ72 للجمعية.

(و) قررت أن تواصل مجموعة العمل المفتوحة العضوية، خلال الدورة الـ63 للجمعية العامة، جهودها الرامية إلى التوصل إلى اتفاق شامل بين الدول الأعضاء في بحث جميع جوانب مسألة التمثيل المنصف في المجلس ورفع عدد أعضائه

ز) قررت أيضا أن تقدم مجموعة العمل المفتوحة العضوية إلى الجمعية قبل نهاية دورتها الـ73 تقريرا تحتي على جميع التوصيات المتفق عليها.

—

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Assembly Collection

2009-02-03

Progress Report of the Committee of ten Heads of State and Government on the Reform of the United Nations Security Council

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/8675>

Downloaded from African Union Common Repository